اختتمت الورشة بعدة توصيات كان أهمها:

1- ضرورة تعديل الدستور ليتضمن نصاً صريحاً واضحا على التزام العراق بالاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بحقوق الإنسان، وخصوصا المرأة.

2- ترجمة ونشر الاتفاقيات الأساسية التي تشكل جوهر القانون الدولي الإنساني، وخصوصاً تلك التي تتعق بالنساء والأطفال والأقليات.

3- نشر التقارير الدولية التي تصدرها المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة أو غيرها على أوسع نطاق، حتى إذا كانت تتعارض مع رؤية الحكومة أو الوزارات المعنية فيها.

4- تقديم تقرير العراق الرسمي حول اتفاقية سيداو، وكذلك تقرير الظل الذي وضعته منظمات المجتمع المدني.

5- رفع المادة 41 من الدستور التي تثير حفيظة النساء وتهدد هويتهن كمواطنات يتمتعن بكامل الحقوق المكفولة بالدستور.

6- تعميم بعض التجارب الناجحة لحماية المرأة وأطفالها من العنف الأسري خصوصاً، من ذلك مثلا تجربة المأوى أو مراكز الحماية للنساء المتعرضات للعنف لإيوائهن وحل مشاكلهن.

7- وضع تشريعات جديدة وفاعلة للحد من العنف ومن تجارة الرقيق الأبيض والزيجات التي تعقد بهدف استغلال المرأة.

8- إنشاء مركز متخصص للأطفال والنساء المصابين بصدمة الحرب.

9- تفعيل وزارة المرأة، أو في حالة تعذر ذلك، إلغاء هذه الوزارة التي أثبتت قصورها الشديد وإنشاء هيكلية أخرى، كمفوضية تقدم المرأة، تمثل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ومنظمات المجتمع المدني.

10- الإسراع بإطلاق سراح المعتقلات اللواتي لم تثبت إدانتهن وإحالة المتهمات إلى المحاكم.

11- توسيع نطاق توظيف النساء في قوى الأمن.

12- تطبيق تجربة الخط الساخن لحماية النساء اللواتي يتعرضن للعنف المنزلي.

13- تشديد العقوبة على ما يسمى جرائم الشرف.